مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

# خيارات العراق الاقتصادية لتجاوز آثار حرب الخليج الرابعة

## الندوة الحوارية

## عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز و إنما تعبر عن رأي كتابها

**حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة**

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

https://t.me/manbarcenter

07816776709

# خيارات العراق الاقتصادية لتجاوز آثار حرب الخليج الرابعة

## الندوة الحوارية

في سياق مبادرات مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة المتواصلة لتفعيل دور النخبة ومراكز البحوث في ترشيد القرار العراقي وتجاوز أزمات البلد، نظّم المركز بتاريخ 18 نيسان 2025، ندوة تخصصية في فندق "المنصور ميليا" تحت عنوان "خيارات العراق الاقتصادية لتجاوز آثار حرب الخليج الرابعة" حضرها جمع من خبراء الاقتصاد ومدراء مراكز البحوث ، حيث شهدت نقاشات معمّقة حول أزمات الاقتصاد العراقي في المرحلة الراهنة مع طرح الرؤى والتصورات الكفيلة بتجاوزها.

أدار الندوة الأستاذ إبراهيم العبادي، وحاضر فيها الاستاذ كاظم الحسني، المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء، والأستاذ فياض حسن نعمة، مستشار رئيس الوزراء لشؤون النفط والغاز ، شدد المحاضران في طروحاتهما على ضرورة تنويع الموارد الاقتصادية العراقية وفك الارتباط بالريع النفطي، مع إيجاد مسارات تصديرية جديدة تضمن تدفق الإمدادات النفطية، وأكدا في السياق ذاته على أن عبور المرحلة الحرجة الراهنة يتطلب إصلاح إداري ومراجعة شاملة للمنظومة التشريعية كتمهيد ضروري للانتقال نحو إدارة تنفيذية تتسم بالكفاءة والحوكمة الرشيدة.

## محاضرة الأستاذ كاظم الحسني

الدكتور كاظم الحسني قدم في محاضرته عرضاً لِما جاء في ورقته البحثية عن جذور الأزمة الاقتصادية في العراق والسيناريوهات المتوقعة للحرب الأميركية الإسرائيلية وكيفية التعاطي عراقياً مع تداعياتها على الصعيد الاقتصادي.

في ما يلي عرض موجز للورقة البحثية التي قدمها السيد الحسني:

**أولاً: نبذه تاريخية للمراحل التي مر بها الاقتصاد العراقي قبل وبعد 2003:**

- قبل 2003 كان النظام شمولياً بشكل صارم ، والاقتصاد ريعي اشتراكي حيث الدولة تسيطر على المفاصل الرئيسية للاقتصاد، مع شبه انعدام لنشاط القطاع الخاص.
- عدم وجود منظومة مصرفية حقيقية وحصول فجوة كبيرة وعدم تواصل مع المنظومة المصرفية العالمية منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، ومن ثم الانقطاع التام عن العالم في فترة الحصار الاقتصادي وصولا الى 2003.
- تأسيس الشركات العامة بنكهة اشتراكية وعصى بوليسية غليظة.
- بعد 2003 انتقل الاقتصاد العراقي الى سياسة الاقتصاد الحر، بدون منظومة مصرفيه حقيقية، واقتصاد ريعي يعتمد على النفط مع فتح أبواب الاستيراد بدون ضوابط تذكر.
- تحولت الشركات العامة التي كانت مُنتجة ومسيطراً عليها بطريقة بوليسية الى عبئ ثقيل على كاهل الدولة.
- إجراءات توظيف هائلة وصلت نسبة تمويلها الى ما يقرب 67٪ من الانفاق الفعلي للدولة.
- لم يكن للعراق تصنيف مالي للدولة العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية الى عام 2016 حيث أصبح للعراق تصنيف ائتماني وان كان متدني (B-) الّا انها بداية مهمة.

**ثانياً: صورة للاقتصاد العراقي ما قبل الحرب على إيران في 2026/2/28.**

- اعتماد الموازنة على مبيعات النفط الخام بنسبة أكثر من 85٪.
- اعتماد المنفذ البحري الجنوبي بالكامل لتصدير النفط الخام والمنتجات النفطية والغازية.
- 25٪ من انتاج النفط للاستهلاك المحلي على نحوٍ لا يسعف خزينة الدولة الّا بالنزر اليسير لأسباب يطول شرحها.
- بداية تنويع الاقتصاد بتعظيم الإيرادات غير النفطية. وقد جرى ذلك من خلال خطوات إصلاح جمركية حقيقية (وتطبيق نظام الاسيكودا) وضريبية، بالإضافة إلى إعادة النظر بالجبايات الحكومية.
- شركات عامة عناوينها رابحه (والربح غير حقيقي) فقط تموّل رواتب منتسبيها واخرى تتولى وزارة المالية دفع رواتب موظفيها.
- اتخذت الدولة مبادرة شجاعة بتغيير فلسفة الشركات العامة بأن تكون (تدير ولا تملك)، وقد اصطدمت المبادرة بمعوّقات قانونية وخاصةً قانون الشركات رقم 22 لسنة 1998، وبعض المنتفعين من منتسبي الشركات العامة، وقيام البعض بالمزايدات لأسباب انتخابية. تُقدّر المبالغ المهدورة بالإيرادات الضائعة والنفقات المُبالغ بها بعشرات التريليونات.
- نفقات مُلزمة تدفعها وزارة المالية إلى أكثر من (12) ترليون شهريا نسبتها الأعظم لتغطية الرواتب وشبكة الرعاية الاجتماعية وتسديد النفقات الحاكمة واقساط الدَين العام والفوائد المترتبة عليها.

- معدل الإيرادات النفطية للأشهر التي سبقت الحرب بحدود (8) ترليون دينار شهرياً، والايرادات غير النفطية بحدود (2) ترليون.

**ثالثاً: صورة للاقتصاد العراقي بعد اندلاع الحرب :**

- توقّف شبه تام للإيرادات النفطية المُصدَّرة. بسبب غلق المسار البحري في ضوء استمرار الحرب ونتائجها.
- إيرادات المنتجات النفطية من النفط المُستهلك محلياً عبر المصافي.
- إيرادات نفطية عن طريق تصدير النفط الخام بما لا يزيد عن 300 ألف برميل يوميا عن طريق الانبوب العراقي التركي والنقل بالصهاريج.
- إيرادات ضريبية وجمركية وجبايات حكومية متنوعة لا تتجاوز (1) ترليون دينار شهريا.
- اتخاذ الحكومة إجراءات بخفض النفقات وزيادة الإيرادات الحكومية وقد تحقق من هذه الإجراءات مبالغ تصل الى (ترليون) شهريا.
- ديون متنوعة على الدولة مبلغها بحدود (خمسة ترليون) دينار.
- الوضع الاقتصادي صعب، ولولا وجود احتياطيات العراق المالية بالعملة الأجنبية الكافية لتغطية نفقات الدولة الأساسية لأكثر من سنة لكانت الأمور أكثر صعوبةً.

**رابعاً: الإجراءات الواجب اتخاذها على المدىين القريب والمتوسط:**

1-قطاع النفط والغاز:

- زيادة انتاج النفط بتطوير الحقول الحالية والمباشرة بالاستثمار في حقول جديدة وبالنتيجة تحصل زيادة في كميات الغاز المصاحب.
- المطالبة بزيادة حصة العراق ضمن سلة منظمة أوبك، اما بالتفاوض او بالتهديد بالانسحاب من المنظمة وطرح مبدأ الحصص الحالية للتصدير وليس الإنتاج.
- تعزيز المنفذ البحري الرئيسي وزيادة الطاقات التصديرية.
- تنويع منافذ التصدير عن طريق تركيا وسوريا للبحر المتوسط، والبحر الأحمر عن طريق الأردن ( احياء مشروع بصرة- حديثة)
- إنشاء شبكة انابيب داخلية لنقل النفط والغاز، وربط المصافي بالنفط الخام والمنتجات النفطية وكذلك ربط المصانع بأنابيب الغاز.
- تفعيل خطوط نقل النفط والغاز ضمن مشروع طريق التنمية.
- تفعيل الاستثمار في الغاز الحر.

2- الايرادات غير النفطية:

- اصلاح حقيقي للشركات العامة، سيما الشركات العامة في وزارات (النفط والنقل والكهرباء والاتصالات والصناعة والتجارة) .
- تشريع قانون يحكم الشركات القائمة والضرورية وتصفية الخاسرة منها على قاعدة ( الشركات العامة تدير و لا تملك)
- إتمام وتعزيز الإصلاحات الجمركية والضريبية.
- تعديل القوانين التي تتضمن إعفاءات جمركية وضريبة.

- تحكيم الدستور والقوانين المتصلة بالعلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم ، والعمل بموجبها في القطاعات الاقتصادية بشكل خاص لضمان تنفيذ الاصلاحات.
- ترشيق الترهل في الوظائف الحكومية.
- تشجيع القطاع الخاص ودعمه من خلال منظومة مصرفية فعّالة.
- تحسين جباية الخدمات الحكومية (الكهرباء والماء والمجاري والخدمات البلدية) ودوائر وزارة الداخلية وهيئة الاتصالات وامانة بغداد.
- الاستثمار الأمثل للأصول العائدة للدولة.
- تنفيذ قرارات مجلس الوزراء (1083و1128 لسنة 2025 ورقم 11 و40 لسنة 2026) التي تضمنت تشكيلة من الفقرات لضغط النفقات الحكومية وتعظيم الإيرادات.
- تطوير قطاع السياحة

**<u>شروط النجاح:</u>**

أولاً: وجود إرادة حكومية للإصلاح وتوفّر أدوات تنفيذ خطط الإصلاح وتحمل تبعاته وردود الفعل، حيث للإصلاحات اثمان بعضها قاسية.

ثانياً: جميع الإصلاحات تحتاج دعم سياسي وبرلماني واجماع وطني وتحسس للوضع الصعب الذي يمر به البلد خاصةً بعد الحرب، لكي تتمكن الحكومة من القيام بها، وتسهيل تشريع قوانين او تعديل بعضها لتتمكن من تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية منها.

ثالثا: يبقى مكافحة الفساد بجميع مفاصل الدولة هو الأساس لإنجاح أي اجراءات والعمل بجميع سُبل المكافحة بما فيها العمل عبر أنظمة الأتمتة والإجراءات القضائية.

بدون توفّر الشروط أعلاه تبقى جميع الإصلاحات شكلية وليست ذات أثر .

**خامساً: سيناريوهات ما بعد الحرب:**

**السيناريو الأول:**

ان تتم التسوية والاتفاق بين الولايات المتحدة وإيران ويُفتح مضيق هرمز ويُستأنف ضخ النفط في الأسواق العالمية، حيث ستنخفض أسعار النفط بشكل حاد (كصدمة نفسية للأسواق) بالإضافة الى توقّف نسبة عالية من المشاريع التي تستهلك النفط والغاز، ويمكن ان تعاود الأسعار الارتفاع نظراً لسحب واستخدام الاحتياطيات من النفط في الدول المستهلكة الكبيرة بالإضافة الى ان إعادة تشغيل حقول النفط والغاز والضّخ والتصدير (التي لم تتضرر بالحرب والقصف) تحتاج الى أشهر لاستئناف عملها. اما الحقول التي أصابها القصف أثناء الحرب فهي تحتاج ربما الى سنوات لمعاودة الانتاج.

في هذا السيناريو يمكن ان يتحمّل العراق صدمة الانخفاض لحين تعافي الأسواق.

**السيناريو الثاني:**

مع استمرار سريان وقف إطلاق النار بدون التوصل الى اتفاق نهائي وبقاء الوضع في الخليج في حالة اللاحرب واللاسلم وبقاء شحن النفط متذبذب، تبقى الأسعار متذبذبة بمعدل مرتفع (فوق ال 80$) للبرميل، ويمكن للعراق استئناف التصدير ربما بأقل من المعدلات الطبيعية لكنه يعوّض ذلك بارتفاع الأسعار. وهذا الوضع يمكن استيعابه من الناحية المالية.

**السناريو الثالث:**

بقاء المضيق مغلق او شُبه مغلق، تبقى أسعار النفط مرتفعة (فوق 90 $ للبرميل) وكُلف التامين عالية تبعاً للمخاطر العالية، وأثبتت فترة الشهريين الماضيين ان العراق هو المتضرر الأكثر، وهذا السيناريو هو الأسواء بالنسبة للعراق ويبرز الحاجة الى البحث السريع عن البدائل.

تبقى الإجراءات اللازمة بتنويع منافذ التصدير وما جاء من خطوات بشأن تنويع مصادر تمويل الدولة بشكل عام نفطية وغير نفطية ضرورة وليست خياراً.

**محاضرة الأستاذ فياض حسن نعمة**

عرض الأستاذ نعمة في محاضرته ما جاء في تقارير المراكز البحثية التابعة لوزارة النفط العراقية عن أوضاع السوق النفطية بعد إندلاع الحرب على إيران وكذلك تقرير وكالة الطاقة الدولية لشهر نيسان 2026 والذي أشار الى تراجع الامدادات العالمية من النفط الخام والسوائل الأخرى بسبب تداعيات الحرب والتي دفعت إلى أكبر عملية سحب منسقة في التاريخ بلغت 426 مليون برميل ( نفط خام ومنتجات) منها 172 مليون برميل من الاحتياطي الأمريكي.

وتطرق الأستاذ نعمة إلى ثماني استنتاجات تتصل بتأثير الحرب على سوق الطاقة، على النحو التالي:

1-دخول سوق النفط مرحلة خلل بين ضعف الطلب واضطراب العرض.

2-تحوّل التوقعات من نمو إلى انكماش في الطلب العالمي خلال العام 2026

3-استمرار ضعف الطلب نتيجة ارتفاع الأسعار

4-اضطراب واضح في توزيع المخزونات عالمياً

5-ارباك كبير في طرق الشحن الحيوية

6-استمرار المخاطر الجيوسياسية

7-السحب من الاحتياطات حل مؤقت وليس دائم

8-السوق مرشّح لاستمرار التقلّب وعدم الاستقرار في المدى القريب.

وتناول الأستاذ نعمة بعمق الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي معتبراً أن استمرار الاقتصاد الريعي يعود في المقام الأول لغياب الرؤية الاستراتيجية والفساد المالي والإداري والسياسي الذي يجعل الإدارات غير كفوءة ، وتدخل الأحزاب ونفوذها في المفاصل الاقتصادية للدولة.

وقال إن الخلل يكمن في الإدارة وليس النظام ولذلك نحن في أمسّ الحاجة إلى الإصلاح الإداري في جميع مفاصل الدولة، فمن خلال الإدارة الكفوءة نستطيع إصلاح الوضع الاقتصادي والانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج.

وأشار إلى أن اختيار الوزراء والإدارات غالباً ما يتم وفقاً لاعتبارات حزبية وليس وفقاً لمعايير الكفاءة ، موضحاً أن الخبراء والمستشارين يضعون الخطط الناجحة ولكن نفوذ الأحزاب وارتباط الوزراء والمدراء بأحزابهم يحول دون تنفيذ تلك الخطط وبالتالي يتم ركنها على الرفوف.

ولفت إلى أن النظام السياسي القائم منذ 2003 جعل رئيس الوزراء غير قادر على محاسبة الوزراء أو تغيير الوزير الذي يثبت فشله، وذلك لأن الأحزاب ترفض ذلك.

وأضاف: لدينا خبراء ومستشارين من طراز رفيع تتمنى الدول المتقدمة أن تحصل على نظراء لهم، ولكنهم لا يستطيعون العمل على أفضل وجه في البلد بسبب نفوذ الأحزاب وتحكمها في الحياة السياسية والحياة الاقتصادية، ولذلك نحتاج إلى حكومة شجاعة تقوم بعمل استثنائي ينهي هذا الوضع وينهي نظام المحاصصة ، وتجعل من كل الإدارات والوزارات تعمل لأجل مصلحة وتقدم البلد وليس لأجل تقاسم كعكة المغانم.

وفي ختام محاضرته قال الأستاذ نعمة أن استمرار الوضع الحالي بدون إصلاح سياسي وإداري واقتصادي سيكون مستقبل العراق أسوأ من نيجيريا، في إشارة منه إلى أن نيجيريا التي تتمتع بثروة نفطية هائلة لم تستفد منها بسبب الفساد المستشري حيث لا تزال تعاني من أوضاع اقتصادية صعبة.

وفي ختام الندوة التي شهدت نقاشات وحوارات مستفيضة اتسمت بالعمق في الطرح، قال مديرها الأستاذ إبراهيم العبادي ان العراق بات في حاجة ماسة وملحّة إلى إصلاح ووقفة جادة، بحاجة إلى رجل مصلح شجاع يتولى قيادة البلد إلى مرحلة جديدة.

وأشاد العبادي بالدور الكبير لمراكز البحوث والدراسات في البلد في وضع الاستراتيجيات وانتاج الأفكار الخلّاقة والمفيدة، دون أن تحظى بإهتمام رجال السياسة. وأعرب في هذا السياق عن أمله في ان يصغي قادة الأحزاب وصنّاع القرار إلى ما يدور في الفضاء العام من نقاشات وحوارات جادة وإلى ما تقدمه مراكز الدراسات من توصيات ومقترحات وما تضعه من استراتيجيات لأجل أن تتظافر الجهود حتى يتم إخراج العراق من حالة الأزمة ومن المأزق الدائم.

***